

Distr.: General
17 June 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

الرئيسة - المقررة: كلينتيانا محموداج (ألبانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، أن يُنشئ آلية خبراء فرعية تمد المجلس بالخبرة المواضيعية فيما يتعلق بالحق في التنمية لأجل استقصاء الممارسات الفضلى وتبنيها وإطلاع الدول الأعضاء عليها، وتعزز إنفاذ الحق في التنمية في جميع أنحاء العالم.
- 2- وتجتمع آلية الخبراء في جنيف وفي نيويورك مرتين في السنة، مدة ثلاثة أيام في كل مرة. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً للعمل الذي أنجز في الدورتين الثانية والثالثة اللتين عقدتهما آلية الخبراء، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بعملها المستقبلي وولايتها، لكي ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان ويقرها. وعُقدت الدورتان كلتاهما افتراضياً بسبب جائحة مرض الفيروس التاجي (الكوفيد-19).
- 3- وأعضاء آلية الخبراء هم كون دي فيتر (بلجيكا)، وأرماندو أنطونيو دي نيجري فيلهو (البرازيل)، وبوني إباو (نيجيريا)، ومهير كانادي (الهند)، وكلينتيانا محموداج (ألبانيا).

ثانياً- تنظيم الدورتين

- 4- اتفقت آلية الخبراء في دورتها الأولى، المعقودة في عام 2020، على أن يكون لها رئيس واحد يؤدي أيضاً وظيفة المقرر الذي يضع التقرير السنوي؛ ونائب رئيس واحد؛ ومقرران مكلفان بالدراسات المواضيعية. ويكون نائب الرئيس تلقائياً الرئيس المقبل، ويتم التناوب مرة كل ستة أشهر. وعليه، فإن السيد إباو والسيدة محموداج سيشغلان منصب رئيس الدورتين الثانية والثالثة، على التوالي.
- 5- وعقدت آلية الخبراء دورتها الثانية، التي فُصرت مدتها بسبب القيود المرتبطة بالجائحة، يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- 6- ودُكر الرئيس، في البيان الذي ألقاه إبان افتتاح الدورة الثانية، بأن آلية الخبراء قد اتفقت على الاسترشاد بهدفين جامعين هما: تعميم مراعاة الحق في التنمية وتنشيطه وتفعيله؛ وزيادة قدرة المنظمات الشعبية على فهم المقصود بالحق في التنمية ودعم إنفاذه. وقد كان من المهم تجاوز القول إلى الفعل والوقوف على ما يعرقل أعمال الحق في التنمية وتقديم توصيات واقعية تتعلق بالسياسات العامة بشأن كيفية التغلب على ذلك. وأشار إلى مستويات ثلاثة من المسؤولية ينبغي تناولها في عمل آلية الخبراء وهي: (أ) تصوّف الدول مجتمعة في إطار شراكات عالمية وإقليمية؛ (ب) تصوّف الدول، كل بمفردها، وهي تعتمد وتنفذ سياسات تؤثر في الأشخاص الذين لا يخضعون لولايتها بالمعنى الدقيق للكلمة؛ (ج) تصوّف الدول، كل بمفردها، وهي تصوغ سياسات إنمائية وطنية وبرامج تؤثر في الأشخاص الخاضعين لولايتها.
- 7- وأوضح الرئيس أن آلية الخبراء قد حددت خمسة مواضيع للدراسات المواضيعية⁽¹⁾ ستعرض على نظر مجلس حقوق الإنسان. وشدد على أن جائحة الكوفيد-19 قد فاقمت حالة الفقر القائمة وأوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها وعلى أن الحق في التنمية ينبغي أن يبنى على التعاون والتضامن الدوليين. لذا، فإن على الحق في التنمية أن يؤدي دوراً أساسياً في التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة لأجل المساعدة في عكس اتجاه حلقتي الفقر وعدم المساواة القائمتين منذ أمد طويل في العالم. فالحق في التنمية يستلزم مشاركة الجميع النشطة والحرّة والمجدية في التنمية وفي التوزيع العادل للمزايا الناشئة عنها. ولأجل تحقيق تعافٍ قائم على الحقوق، ينبغي التأكيد على التعاون والتضامن الدوليين وعلى تعددية الأطراف.

(1) لمزيد من المعلومات حول الدراسات، انظر الوثيقة A/HRC/45/29، الفقرات 23-27.

8- وعقدت آلية الخبراء دورتها الثالثة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2021. وانقسمت الدورة إلى جزأين خاص وعلمي، وأُتيحت في الجزء العلوي الترجمة الفورية عن بعد.

9- وقد أبرزت مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيويورك، في ملاحظاتها الافتتاحية عبر رسالة بالفيديو، أن من الواضح أنه تم الاسترشاد بالحق في التنمية في وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تستند إلى المجموعة الكاملة من حقوق الإنسان وترمي إلى معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وإن العالم يشهد توزيعاً غير عادل لما خلفته جائحة الكوفيد-19 من أثر ومحن، حيث تضرر منها كبار السن والأقليات والفقراء أكثر من غيرهم. وأضحت القومية اللقاحية واقعاً بشعاً تسبب في ترك ملايين الأشخاص خلف الركب. ورغم المناداة بالتنازل المؤقت عن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، حتى من قبل آلية الخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، فإن بعض أغنى الدول والشركات قد عاقت الجهود التي تبذلها دول أفقر حالاً لأجل الحصول بسرعة على لقاحات وعلاجات الكوفيد-19 عن طريق وقف سريان قواعد منظمة التجارة العالمية التي تحمي الملكية الفكرية مؤقتاً. ونادت المديرية بالتحلي بروح التضامن وبتخاذ نهج تعاوني في إنتاج وتوزيع اللقاحات التي ينبغي اعتبارها منفعة عامة عالمية.

10- وأوضحت الرئيسة، في البيان الذي ألقته إبان افتتاح الدورة الثالثة، أن آلية الخبراء تعترف بتقديم الدراسات الخمس المواضيعية إلى المجلس على مدى السنوات الثلاث الأولى من ولايتها. وسينظر المشاركون في الدورة الثالثة في الدراسة الأولى وفي موجز الدراسة الثانية، بغية اعتماد الدراسة الأولى بشرط الاستشارة حتى يتسنى تقديمها وعرضها على نظر المجلس في دورته الثامنة والأربعين، إلى جانب التقرير السنوي الثاني لآلية الخبراء. وأصدرت آلية الخبراء، كجزء من جهودها للتعريف بنفسها، بلاغاً صحفياً لتخليد الذكرى الرابعة والثلاثين لصدور إعلان الحق في التنمية، إلى جانب خبراء آخرين في حقوق الإنسان، وبادرت إلى إصدار بلاغ صحفي بشأن الكوفيد-19 والقومية اللقاحية، حثت فيه أعضاء منظمة التجارة العالمية على التعاون بشأن تقديم تنازلات فيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبشأن الحصول على اللقاحات لأجل حماية الصحة العامة العالمية⁽²⁾. وأبرزت الرئيسة أن جائحة الكوفيد-19 وعواقبها قد فاقمت أوجه عدم المساواة وزادت من حدة الأزمات القائمة المتعلقة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. فهذه المسائل تبرهن بوضوح على أن العالم مترابط؛ وأنه ليس بوسع أي بلد أن يتغلب على هذه التحديات وحده. وأشارت أيضاً إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام بتوخي حوكمة موطّدة ومنبثقة من تصور جديد للمشاعات العالمية البالغة الأهمية وبمبادراته من جديد بإبرام اتفاق عالمي جديد بين البلدان لأجل كفالة تقاسم القوة والمزايا والفرص على نطاق أوسع وبصورة أكثر عدلاً.

11- واعتمدت آلية الخبراء بعد ذلك جدول أعمال دورتيها الثانية والثالثة⁽³⁾ وبرنامج عملها.

12- وحضر أعضاء آلية الخبراء الخمسة جميعهم هاتين الدورتين كلتيهما. وحضر رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية الدورة الثانية. وحضر الدورتين الثانية والثالثة أيضاً ممثلون عن دول وعن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها وعن منظمات حكومية دولية ومنظمات إقليمية وآليات الأمم المتحدة العاملة في ميدان حقوق الإنسان ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات وطنية أخرى معنية، وأكاديميون وخبراء في قضايا التنمية، ومنظمات غير حكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(2) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "COVID-19: UN experts urge WTO cooperation on vaccines to protect global public health"، 1 آذار/مارس 2021.

(3) A/HRC/EMRTD/2/1 و A/HRC/EMRTD/3/1.

ثالثاً - موجز المداوولات

ألف - بيانات عامة

13- في الدورة الثانية، أدلى ببيانات عامة كل من أذربيجان، التي تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ومصر، والهند. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، والاتحاد الأوروبي، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، ومنظمة مركز الجنوب.

14- وأعرب المتكلمون عن دعمهم لآلية الخبراء، حيث أكد العديد منهم صراحةً أن الحق في التنمية من حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتصرف. وأشار كثيرون إلى جائحة الكوفيد-19 التي فاقمت حالة الفقر وأوجه عدم المساواة القائمة، وأضررت بالناس الأضعف حالاً، لا سيما من يعيش منهم في بلدان نامية. فقد أضررت الجائحة بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد كثيرون على أنه ينبغي أن يؤدي الحق في التنمية دوراً هاماً في التعافي من الجائحة وفي بلوغ الأهداف. ولوحظ أن الحاجة إلى التضامن الدولي أكثر إلحاحاً اليوم منها في أي وقت مضى، بوسائل منها نقل التكنولوجيا والتعاون المالي، بهدف سد الفجوة الاقتصادية بين البلدان. وفي ذلك الشأن، ينبغي أن تنفذ جميع الدول خطة عمل أديس أبابا. وأدان بعض الوفود الممارسة المتمثلة في اتخاذ تدابير قسرية انفرادية، وهي التدابير التي تعوق الحق في التنمية لسكان البلدان الخاضعة لعقوبات. وحذر أحد الوفود من الإغراق في وضع المفاهيم وفي التسييس معرباً في الوقت نفسه عن دعمه للحق في التنمية في حد ذاته.

15- وأعرب متكلمون عن دعمهم للمواضيع التي وقع عليها الاختيار لإجراء الدراسات المواضيعية، مرحبين بالنهج التي اعتمدتها آلية الخبراء. واقترح بعضهم إقامة تعاون وثيق مع آليات أخرى تابعة لمجلس حقوق الإنسان ومع مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالتنمية والفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وشدد عدة متكلمين على التعاون الضروري مع الفريق العامل، خاصة فيما يتعلق ببلورة صك ملزم قانوناً. وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن تعدد الولايات. وطلبت وفود عديدة إلى مفوضية حقوق الإنسان أن تواصل تعميم مراعاة الحق في التنمية.

16- وفي الدورة الثالثة، أدلى ببيانات عامة كل من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، ومصر، والهند. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلون عن رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومركز حقوق الإنسان، ومنظمة سيو بلا فيدا، والاتحاد الأوروبي، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، وجامعة بنسلفانيا.

17- وأعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم لآلية الخبراء فسلطوا الضوء على أهمية الحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان، بالمعنيين الفردي والجماعي. والأهم من ذلك أن واجبات الدولة المقابلة لذلك الحق تشمل واجب التعاون الدولي. ولاحظ المتكلمون أيضاً أن جائحة الكوفيد-19 قد سلطت الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة في جميع أنحاء العالم بل إن أوجه عدم المساواة تلك قد تفاقت بسبب الجائحة. وأي رد مناسب على الجائحة وأي تعافٍ مناسب منها لن يتسنى إلا بتعزيز التنمية القائمة على حقوق الإنسان. ولوحظ أن التعافي العالمي من جائحة الكوفيد-19 يستلزم التحلي بالرحمة تجاه الناس الأضعف حالاً، ولوحظ أيضاً أنه ينبغي عدم استخدام اللقاحات أداة لممارسة الضغط. وشدد بعض الوفود على أهمية اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية وحث آلية الخبراء على دعم ما يُبذل من جهود في ذلك الصدد.

18- وأبرز العديد من الوفود أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الحق في التنمية عالمياً ما دام تطبيق التدابير القسرية الانفرادية مستمراً. فالتدابير القسرية الانفرادية تتناقض مبادئ حقوق الإنسان المقبولة عموماً، وهي ذات أثر سلبي على التعاون في مجالات من قبيل مكافحة الإرهاب ونزع السلاح والأمن والتنمية الاجتماعية. وتظهر الممارسة المتبعة أن العقوبات التي تُفرض انفرادياً تقوض سيادة الدول وتتدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي لآلية الخبراء أن تولي عناية خاصة لتلك الممارسة.

19- وشدد بعض المتكلمين على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية، مؤكداً أن الحق في التنمية يرتكز إلى طبيعة حقوق الإنسان غير القابلة للقسمة. وبينما فهم أحد الوفود الحق في التنمية على أنه حق فردي، شدد العديد من الوفود على أهمية اعتباره حقاً فردياً وحقاً جماعياً، معاً في آن. وأعرب أحد الوفود عن أمله في ألا تُستغل المناقشات التي تجري أثناء دورات آلية الخبراء في تسييس وتعزيز الرأي القائل إن التنمية شرط مسبق لاحترام حقوق الإنسان. وأكد بعض المتكلمين أن الحق في التنمية يقتضي الأعمال الكامل للحق في تقرير المصير وفي السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية للشعوب الأصلية وغيرها من الأقليات على الخصوص. وشجع العديد من المتكلمين آلية الخبراء على إجراء بحوث وزيارات دراسة إلى البلدان وعلى عقد مشاورات مستقيضة مع المجتمع المدني في الميدان.

باء - الحوار التفاعلي مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية

20- أخبر رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية آلية الخبراء بأن الجمود في عمل الفريق العامل يعود إلى اختلاف في آراء الدول الأعضاء بشأن الحق في التنمية. فمنذ عام 2019، حوّل الفريق العامل تركيزه إلى صياغة مشروع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. واختتم الرئيس - المقرر كلمته بتوجيه نداء إلى جميع الدول الأعضاء لكي تبين عن الإرادة السياسية الضرورية للتعاون وللوصول إلى حلول بالتراضي. وأخبر المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية آلية الخبراء بأنه سيططلعها على محتوى التقارير المواضيعية الأخيرة التي قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة والتي تتناول فيها مستويات تمويل التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، على التوالي. وأوصى، في تقريره إلى المجلس، بتخصيص الموارد للناس الأضعف حالاً، وتحسين جمع البيانات، وإنشاء الضريبة التصاعدية، ووضع أصحاب الحقوق في صميم صنع القرار. وأوصى، في التقرير الموجه إلى الجمعية العامة، باستجابة للكوفيد-19 قائمة على حقوق الإنسان، وتناول مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادئ المشاركة والموافقة والحصول على المعلومة.

جيم - الدراسات المواضيعية

21- أثناء الدورة الثالثة، وقبل النظر في كل واحدة من الدراسات المواضيعية المقترحة، تناول بعض المشاركين الكلمة للإدلاء بملاحظات عامة. ومن بين هؤلاء ممثلو الاتحاد الروسي، والجزائر، وكوبا، وناميبيا، وممثلون عن رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومنظمة سيو بلا فيدا، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ، ومنظمة مركز الجنوب.

22- واقترح المتكلمون مواضيع دراسات لكي تقوم بها في المستقبل آلية الخبراء من ضمنها تأثير الديون الخارجية والتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بالحق في التنمية، وزيادة إشراك المجتمع المدني، والتمييز في حق الأقليات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن عدة دراسات يبدو وكأنها تستند إلى

افتراضات مسبقة، حيث تشدد أكثر مما ينبغي على التزامات الدول وعلى واجب التعاون. واقترح الوفد أن تركز آليات الخبراء على مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

23- ووجه الرئيس العناية إلى النداء الذي أطلقته آلية الخبراء طلباً للمدخلات فيما يتعلق بالدراستين المواضيعيتين الثالثة والرابعة بشأن الحق في التنمية في قانون الاستثمار وبشأن واجب التعاون والجهات الفاعلة من غير الدول.

1- تفعيل الحق في التنمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

24- قدم السيد كانادي، في الدورة الثانية، عرضاً مختصراً بشأن الدراسة التي تتناول تفعيل الحق في التنمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ شدد على أن الحق في التنمية ينبغي ألا ينحصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أوضح أنه يمكن اعتبار تلك الأهداف نيةً لدى الدول في الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن إعلان الحق في التنمية. والتباطؤ الحالي في تحقيق تلك الأهداف ما هو إلا نتيجة حتمية لاعتبار الحق في التنمية عملاً خبيراً أو امتيازاً أو نوعاً من الكرم. فالوسائل إلى بلوغ غايات الإنفاذ المكرسة في أهداف التنمية تبين أن الواجبات متبادلة ما بين البلدان المتلقية والبلدان المساعدة، وأنه لا ينبغي لأي منهما أن يتدخل في حق أصحاب الحقوق في التمتع بالتنمية. وأثناء تبادل الآراء مع المشاركين، شدد السيد كانادي على أهمية جمع البيانات دعماً لتحليل موضوعي ونائياً عن أي تحيز ممكن قد يفرضه أولئك الذين يرغبون في تجنب نتيجة تؤكد عدم النجاح في تحقيق أهداف التنمية. فينبغي أخذ احتياجات أصحاب الحقوق بعين الاعتبار على النحو الواجب عند وضع سياسة إنمائية، وواجب التعاون الدولي التزاماً قانوني منبثق عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون العرفي الدولي.

25- وفي الدورة الثالثة، قدم السيد كانادي مشروع الدراسة⁽⁴⁾ ودعا المندوبين المشاركين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من الجهات ذات المصلحة إلى تقديم مزيد من التعليقات حتى يتسنى له تدقيق الدراسة وإضفاء اللمسات الأخيرة عليها كي تُعرض على نظر مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين. وإن عدم تحقيق نتائج في بلوغ أهداف التنمية المستدامة قبل جائحة الكوفيد-19 وأثناءها، الذي من الأرجح أن يتواصل أيضاً بعد انتهاء الجائحة، أمر يثير الجزع وهو نتيجة حتمية لعدم تفعيل الحق في التنمية ضمن تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما وسائل الإنفاذ. فلو كان لخطة عام 2030 أن يكون لها أي أفق للنجاح، فإن تنفيذها كان لا بد أن يستند إلى الإطار المعياري للحق في التنمية، الذي تُعتبر فيه التنمية حقاً من حقوق الإنسان مكفولاً لجميع الأفراد والشعوب مع ما يقابله من واجبات مفروضة على الدول فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، بما في ذلك واجب التعاون الدولي. وأوضح السيد كانادي أن الدراسة ترمي إلى تقديم الإرشاد للدول ولغيرها من الجهات ذات المصلحة في كيفية تعميم مراعاة الحق في التنمية وتفعيله في تنفيذ خطة عام 2030 ضماناً لتصحيح المسار. وركزت الدراسة على النظر في وسائل إنفاذ واجب التعاون الدولي من زاوية معيارية وسلطت الضوء على الأهمية والاستعجال اللذين يكتفان ذلك، أثناء جائحة الكوفيد-19 وفي أعقابها معاً. ويتعين على الدول الأعضاء أن تولي اهتمامها كله لالتزاماتها الجماعية بإعمال الحق في التنمية ضمن الشراكات العالمية والإقليمية، ولالتزاماتها الفردية حتى لا تعيق إعمال الحق أو تبطله لمن لا يوجدون داخل ولايتها بالمعنى الدقيق.

26- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحّب أحد الوفود بكون الدراسة قد بيّنت واجب الدول المتمثل في ضمان صياغة سياساتها الإنمائية بالتشاور مع المعنيين بها. غير أن الوفد أعرب أيضاً عن القلق من أن هناك تركيزاً أكثر من اللازم على البعد الدولي للحق في التنمية مقارنة بالبُعد الوطني. وأجاب السيد كانادي

(4) انظر هذا الرابط:

https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/EMD/Session3/A_HRC_EMRTD_3_CRP.1.pdf

بالقول إن آلية الخبراء تنصرف ضمن الولاية التي أسندتها إليها مجلس حقوق الإنسان في قراره 6/45. وأعرب أحد الوفود عن القلق من أنه يمكن فهم بعض أجزاء الدراسة على أنها تلّح إلى أن من واجب الجهات المانحة تمويل المشاريع التي يحددها البلد المتلقي، حتى وإن لم تكن مستندة بالفعل إلى حقوق الإنسان. ولتبيد ذلك القلق، أجاب السيد كانادي بالقول إنه لم يرد في الدراسة أن على الجهات المانحة التزام بتقديم المساعدة للجميع، وإنما عليها، إذا ما قدمت المساعدة الدولية، أن تفعل ذلك بما يتفق مع مبدأ التعاون الدولي. وأبرز وفد آخر أن الدراسة لم تتطرق إلى الفساد وسيادة القانون والحكم الرشيد. وأعرب بعض الوفود عن اختلافه مع الإشارة في الدراسة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، لأن التنمية لا يمكن أن تكون ثمرة انتهاكات حقوق أخرى من حقوق الإنسان ولا يمكن أن تؤدي إليها. ورداً على ذلك، أوضح السيد كانادي أن النهج القائم على حقوق الإنسان في تحقيق التنمية هو إطار العمل السائد في الأمم المتحدة. وقال أحد الوفود إن الدراسة تشير إلى صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية.

2- العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية

27- في الدورة الثانية، قدم السيد إيهافو عرضاً موجزاً للدراسة حول العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية. وقال إن الدراسة ستتناول كيف أن العنصرية والتمييز العنصري يعيقان تفعيل الحق في التنمية في سياق التزامات الدول، وستدرس العنصرية النظامية والمؤسسية كما تتجلى في السياسات العامة للدولة التي تمس الأفراد الموجودين خارج ولايتها. وبسبب الحراك العالمي الحالي المطالب بالعدالة العرقية وبسبب أثر جائحة الكوفيد 19 الذي يتفاوت تأثيره على المجتمعات المحلية المعنية بهذه المسائل، فإن الدراسة قد أتت في أوانها وهي ضرورية. وشدد على أن أحد المكونات الأساسية للحق في التنمية هو إزالة العراقيل الداخلية والدولية التي تعوق أعمال الحق في التنمية. فحسب إعلان الحق في التنمية، تشمل عوائق التنمية الانتهاكات الشاملة والسافرة لحقوق الإنسان التي تتأثر بأوضاع كتلك الناشئة عن العنصرية والتمييز العنصري. وبعد تبادل الآراء مع المشاركين، شدد السيد إيهافو على أهمية النقاطية وعدم التمييز في عمل المنظمات الدولية. وأوضح أن آلية الخبراء تعمل انطلاقاً من زاوية أكاديمية وأنها، لذلك السبب، لا تضع افتراضات مقدماً تهئ مسبقاً ما تصل إليه من استنتاجات. وقد اعتمدت آلية الخبراء نهجاً شمولياً لتحليل المسائل متعددة الأبعاد.

28- وفي الدورة الثالثة، قدم السيد إيهافو موجزاً للدراسة⁽⁵⁾، ركز على العنصرية والتمييز العنصري وهما انتهاكان لحقوق الإنسان الأساسية. فبين كيف أن مكافحة العنصرية وعدم التمييز والمساواة في التنمية من ركائز الحق في التنمية. وتتوخى الدراسة تحقيق أربعة أهداف هي: (أ) تمحيص العنصرية والتمييز العنصري باعتبارهما عقبتين أمام تفعيل الحق في التنمية في سياق التزامات الدول؛ (ب) تمحيص العنصرية النظامية كما تتجلى في سياسات تمس الأشخاص الواقعين خارج ولاية الدولة، في سياق الحق في التنمية؛ (ج) تمحيص العوائق التي تشكلها العنصرية والتمييز العنصري أمام التعاون الدولي والشركات الدولية بشأن الحق في التنمية. وبين، من ضمن الاستنتاجات الأولية، كيف أن مبدأ تكافؤ الفرص في تحقيق التنمية يهيئ خارطة طريق لتعزيز العدالة والكرامة للجميع ولمكافحة العنصرية بجميع تجلياتها. ومبدأ تكافؤ التنمية مبدأ محوري بالنسبة للحق في التنمية. وتم بشكل جيد إثبات الروابط القائمة بين الفقر المدقع والتمييز العنصري، حيث يمس التمييز العنصري المجتمعات المحلية الضعيفة أحوالها على الصعيدين الوطني والدولي. وقد جاء في الورقات التي قدمتها دول ومنظمات في المجتمع المدني وجهات أخرى ذات مصلحة إجابة على استبيانات الدراسة أن عدة جهات ذات مصلحة تعتبر العنصرية عائقاً أمام

(5) انظر هذا الرابط:

https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/EMD/Session3/A_HRC_EMRTD_3_CRP.2.pdf

التعاون الدولي والشراكات بشأن الحق في التنمية. وفي الختام، دعا السيد إيهاوو الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي إلى إطلاع بعضها البعض على الممارسات الجيدة ومواطن القصور والدروس المستخلصة في التصدي للعنصرية في سياق تفعيل الحق في التنمية.

29- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أحد الوفود عن رضاه عن انطلاق النص من فرضية أن فرادى بني البشر هم أصحاب حقوق. غير أن الوفد سأل أيضاً عما إذا كانت الدراسة لا تشكل نسخة مكثرة من مبادرات سابقة في ذلك الشأن. ورد السيد إيهاوو بالقول إن التوتر لا يفتأ يتجدد فيما يتعلق بمسائل العنصرية وإن آلية الخبراء تعتقد أن الحق في التنمية يعطي بعداً فريداً لمسألة العنصرية. واقترح أحد الوفود استخدام تعريف التمييز العنصري الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الدراسة. وقال السيد إيهاوو إنه قد يكون من الضروري، في وقت ما، توضيح مفهوم العنصرية وإن المنطلق لذلك التعريف سيكون المادة الأولى. غير أنه أعرب عن اعتقاده أن ثمة فرصة لأن تذهب الدراسة أبعد من تعريف العنصرية حيث إن الدافع الأساس وراء الدراسة هو كيف يعيش الضحايا أنفسهم العنصرية. وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي تقادي الإشارة الحالية إلى الميل الجنسي في الدراسة. ورد السيد إيهاوو بالقول إن التمييز العنصري ليس قائماً بذاته وإنما هو مرتبط بالميل الجنسي والطبقة الاجتماعية وبالإثنية، إلى جانب أمور أخرى. لذلك سيكون من شبه المستحيل تجاهل بُعد الميل الجنسي تماماً. واقترح أحد الوفود التشديد أكثر على التمييز العنصري في علاقته بظاهرة الهجرة وعلى التمييز في حق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأبرز أحد الوفود أهمية مكافحة العنصرية المأسسة والعوائق المفاهيمية المناهضة لحقوق المجموعات، ولا سيما منها حقوق الأقليات. واقترح أحد المتكلمين الاهتمام أكثر بحقوق الشعوب الأصلية والحق في تقرير المصير.

3- أوجه عدم المساواة والحق في التنمية

30- في الدورة الثانية، قدم السيد دي نيجري فيلهو عرضاً موجزاً بشأن الدراسة حول أوجه عدم المساواة والحق في التنمية. وقال إن الدراسة ستتضمن تحليلاً للعلاقة ما بين الحق في التنمية وأوجه عدم المساواة والضمان الاجتماعي، الذي هو أداة فعالة للحد من أوجه عدم المساواة. وقال إن من الممكن معالجة الفوارق التي هي أوجه عدم المساواة غير العادلة، عن طريق اتباع سياسات عامة مناسبة، وهو ما برهنت عليه أشكال التصدي لجائحة الكوفيد-19. وإن من شأن أعمال الحق في التنمية أن يزيل الفوارق. وبالنظر إلى ضعف التزام السلطات العامة، فإن للمجتمع المدني دور هام يؤديه. وقد أدت الفجوة بين معيار الاقتصاد العالمي الذي وضعته بلدان الشمال وبين الواقع في بلدان الجنوب، بالإضافة إلى تزايد ضغط المديونية، إلى خفض النفقات على الضمان الاجتماعي. وعقب تبادل نير للآراء مع المشاركين، قال السيد دي نيجري فيلهو إن من شأن الدراسة أن تشجع الدول الراغبة في استحداث الحق في التنمية باعتباره أداة فعالة لمعالجة أوجه عدم المساواة. وأضاف قائلاً إنها ستبرهن أيضاً على أهمية المشاركة في عمليات صنع القرار التي تحدد شكل النظام الاقتصادي العالمي.

31- وفي الدورة الثالثة، قدم السيد دي نيجري فيلهو معلومات مستكملة عن الدراسة. وشدد على أن الجائحة قد أعاقَت عمليات إصلاح شتى. فعوض أن تؤدي سياسات النقشف إلى إعادة تنظيم الضمان الاجتماعي، التي كانت مهيمنة على الساحة قبل ظهور الجائحة، ازدادت وطأتها شدة في الواقع، وأدت بالدول إلى الاستدانة أكثر. وستنبثق عن الدراسة أمثلة إيجابية وقصص نجاح وسياسات تعطي الأولوية لحماية حقوق الناس في سياق الجائحة ونظم الضمان الاجتماعي، إلى جانب عمليات لم يكن لها من تأثير سوى تضخيم أوجه عدم المساواة في سياق الجائحة وإضعاف نظم الضمان الاجتماعي. ودعا في الختام المشاركين إلى نشر الدراسة، عندما تصبح جاهزة، وعمل آلية الخبراء، كل ضمن شبكته. وطلب

السيد كانادي إلى السيد دي نيجري فيلهو أن يطلع الحاضرين على آرائه في مفهومي الدخل الأساسي العمومي والتغطية الصحية العمومية ضمن التطرق إلى موضوع أوسع وهو موضوع الضمان الاجتماعي. فأجاب السيد دي نيجري فيلهو بالقول إن فكرة دخل أساسي عمومي فكرة مثيرة للاهتمام ولكنها تستتبع بعض المشاكل. وشدد على أن النقاش المتواصل الذي يتناول التغطية الصحية العمومية والدخل الأساسي العمومي يجب أن يوضع في سياق أوسع، مع اعتبار إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقال إنه يوجد في البرازيل حق دستوري في الحصول على الرعاية الصحية. ومن الممكن أن يؤدي تغيير النظام إلى نكوص لأنه قد يؤدي إلى فرض أنظمة تأمين.

4- الحق في التنمية في قانون الاستثمار الدولي

32- في الدورة الثانية قدمت السيدة محموداج عرضاً موجزاً للدراسة التي تتناول الحق في التنمية في قانون الاستثمار الدولي. وقالت إن الدراسة ستستكشف مدى الجدوى الحالية والممكنة من الحق في التنمية في قانون الاستثمار الدولي، في سياق الالتزامات الوطنية والدولية والمسؤولية عن حماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الدراسة ستحلل ثلاثة من أبعاد التزامات حقوق الإنسان وهي: (أ) الالتزامات الداخلية لكل دولة باحترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛ (ب) دور المستثمرين بصفتهم حاملي أو مكلفين بواجبات في الامتثال للالتزامات بحقوق الإنسان وأيضاً باعتبارهم أصحاب حقوق؛ (ج) الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي وبالنهوض بالتنمية المستدامة والغايات والأهداف عند إبرام معاهدات أو اتفاقات استثمار دولية. وستتناول الدراسة بالتمحيص ما إذا كانت معاهدات الاستثمار الأجنبي تحد بشكل لا موجب له من قدرة دولة من الدول على التقنين والتنظيم لحماية لمصالح سكانها، والتضارب ما بين حقوق المستثمر وحقوق الإنسان للسكان المحليين، وما إذا كانت معاهدات التعاون والتيسير الاستثماريين قد زادت أو وطدت مكانة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة أو قللت من تلك المكانة. وخلصت السيدة محموداج إلى القول إن اتباع نهج متعدد القطاعات قد أبان عن فعاليته حيث إن حقوق الإنسان والنظام الاقتصادي الدولي مترابطان.

33- وفي الدورة الثالثة، أوضحت السيدة محموداج كيف أنها قد شرعت في تنظيم زيارات أبحاث ودراسة، فيما يتعلق بالدراسة المعنية، وأنها تلقت بالفعل ردوداً إيجابية من أكاديميين. غير أنها تود أن ترى مزيداً من التفاعل من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول وأعربت عن اهتمامها بمساهماتها.

5- الجهات الفاعلة من غير الدول وواجب التعاون

34- في الدورة الثانية، قدم السيد دي فتر عرضاً موجزاً بشأن الدراسة التي ستتناول الجهات الفاعلة من غير الدول وواجب التعاون. وستركز الدراسة على واجب التعاون على التغلب على العقبات في إنفاذ الحق في التنمية على أرض الواقع. ونظراً إلى أن واجب التعاون يتعلق بالدول عندما تتصرف جماعة وبالتعاون بين الدول وبين الجهات الفاعلة من غير الدول، فإن هذا الواجب لم ينص عليه سوى بشكل جزئي في قانون معاهدة حقوق الإنسان الدولية الحالية. وهو الواجب المستحق لأصحاب الحقوق، وهم أفراد وشعوب. وستتناول الدراسة بالتمحيص الممارسات الجيدة التي تضع في الاعتبار حقوق المجتمعات المحلية التي تتأثر بتلك الأفعال، بما في ذلك مدى التعاون ما بين الجهات الفاعلة، والدولة المحلية، والدول الأجنبية، والمستثمرين الأجانب، والمنظمات الدولية، ومنظمات القاعدة الشعبية. وستتناول الدراسة بالتحليل مدى نجاح التعاون بين الجهات الفاعلة في أعمال الحق في التنمية لمصلحة المجتمع المحلي وكيفية زيادة تحسين النتائج. واختتم السيد دي فتر عرضه بالإشارة إلى الأمثلة عن التعاون بين دول الجنوب، وهي أمثلة ملهمة، وشدد على أهمية إشراك المجتمع المدني والتشاور معه في هذه الدراسة.

35- وفي الدورة الثالثة، قدم السيد دي فتر معلومات مستكملة عن الدراسة. فأوضح أن البعد العالمي للحق في التنمية يستلزم أو يقتضي من الدول التعاون لأجل تعبئة الموارد الكافية لإعمال حقوق الإنسان. وواجب التعاون ينطبق أولاً وقبل كل شيء فيما بين الدول، غير أنه يستلزم أيضاً شراكة أوسع مع جهات فاعلة من غير الدول. والغاية من الدراسة هي استكشاف كيف يمكن أن يؤدي التفاعل البناء ما بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية إلى إعمال الحق في التنمية للمجتمعات المحلية في الممارسة العملية، أي عن طريق كفالة مشاركتها النشيطة والحرّة والمجدية في التنمية وفي التوزيع العادل للمزايا المتأتية عن ذلك. وبناء على هذا الاستكشاف ستصاغ توصيات بشأن زيادة توضيح وتفعيل واجب التعاون باعتباره من أدوات إعمال الحق في التنمية. وستشارك الدراسة أو ستتألف الدراسة من استعراض مكتبي وعمل ميداني، يتكون من زيارة ميدانية للمجتمع المحلي المعني بالوضع ذي الصلة. وفيما يتعلق بالعمل الميداني المقبل، قال السيد دي فتر إن رسائل التعبير عن الاهتمام التي جرى استلامها إلى كل من الدول والجهات الفاعلة من المجتمع المدني هي موضع ترحيب. وللإجابة على سؤال طرحه السيد كانادي، أوضح السيد دي فتر أن مثال الممارسات الجيدة سيكون تحديد الدروس التي تم استخلاصها من حالات التحكيم الدولي التي قرر فيها المستثمر أن يبقى في البلد بعد ذلك وأن ينفذ استثماراً آخر.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

36- في ختام الدورة الثالثة، أشار الرئيس إلى ما حققته آلية الخبراء في سنة واحدة منذ إنشائها، ولا سيما عقد 19 اجتماعاً غير رسمي في الفترة التي تخللت الدورات و3 اجتماعات رسمية؛ واعتماد بيان مشترك بشأن الكوفيد-19 والقومية المرتبطة باللقاح؛ واعتماد دراسة مواضيعية واحدة، وتقريها السنوي الثاني والبرنامج المحدد لما تبقى من ولايتها الزمنية الأولى. وقالت الرئيسة إن الحق في التنمية في نفس الفترة التي أخذت فيها الصورة الشهيرة المسماة "تهوؤ الأرض"، وقالت إنه يحمل الرسالة نفسها: إنسانية واحدة وتضامن وتعاون ومسؤولية مشتركة.

37- وفي الاجتماع الأخير الذي عقد في إطار دورتها الثالثة، بتاريخ 1 نيسان/أبريل 2021، اعتمدت آلية الخبراء الدراسة المواضيعية المتعلقة بتفعيل الحق في التنمية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة بشرط الاستشارة، وقررت أن ترفعها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين لكي ينظر فيها. وأعربت آلية الخبراء عن امتنانها للسيد كانادي، الذي أدى دوره كمقرر لإعداد الدراسة، ولجميع من قدموا مدخلات وتعليقات أثناء إعداد الدراسة.

38- ولاحظت آلية الخبراء أيضاً مع التقدير ملخص الدراسة الجارية التي تتناول العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية، من إعداد السيد إيهافو، مقرر الدراسة، وأعربت عن امتنانها لجميع من قدموا مدخلات وتعليقات أثناء إعداد الدراسة. وتتطلع آلية الخبراء إلى النظر في أول مشروع تقرير عن الدراسة في دورتها الرابعة، بغرض اعتمادها في تلك الدورة.

39- وذكرت آلية الخبراء بالقيمة الكبيرة التي يضفيها الحق في التنمية وبولايتها المتمثلة في العمل مع آلية أخرى معنية بحقوق الإنسان وقررت التعاطي بنشاط مع تلك الآليات بهدف مناقشة سبل التعاون الممكنة، بما في ذلك إمكانية إصدار بيانات مشتركة أو إنجاز دراسات أو غير ذلك من الأنشطة.

40- وأقرت آلية الخبراء بالمساهمة الهامة لمنظمات المجتمع المدني في عملها وقررت أن تعقد مشاورات غير رسمية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، رهناً بتوفر التمويل. وقررت آلية الخبراء أيضاً عقد اجتماع مخصص، كجزء من دورتها المقبلة، مع منظمات المجتمع المدني المهمة.

- 41- ولأجل وضع برنامج عمل على المدى الطويل قررت آلية الخبراء طلب اقتراحات لإجراء دراسة مواضيعية، يمكنها إنجازها في المستقبل.
- 42- وقررت آلية الخبراء أن تعقد مناقشة في كل دورة من دوراتها تتناول فيها موضوعاً ذا صلة بعملها، وذلك بهدف تعزيز الحق في التنمية في سياق المجالات البالغة الأهمية التي تتعدى نطاق دراساتها المواضيعية.
- 43- واعتمدت آلية الخبراء أيضاً التوصيات التالية لكي ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين وبقراها:
- (أ) يمكن مجلس حقوق الإنسان آلية الخبراء من بث جلساتها العلنية عبر الويب كاست ويأذن لها باستخدام الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة الدولية واستخدام تقنية إظهار نص الكلام المسموع باللغات الإنكليزية في الوقت الحقيقي؛
- (ب) يأذن مجلس حقوق الإنسان لآلية الخبراء بتوسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني في جلسات الآلية عن طريق السماح لها بتوجيه دعوات إلى منظمات غير حكومية لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المرفق الأول

قائمة المشاركين في الدورة الثانية لآلية الخبراء المعنية بالحقوق في التنمية

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

ألمانيا، وإيطاليا، والبحرين، وبنغلاديش، وبولندا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، ونيبال، والهند

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وتشاد، والجزائر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وسلوفينيا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، وكينيا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، ومنغوليا، وناورو، وهايتي، واليونان

دولة مراقبة غير عضو

دولة فلسطين

الأمم المتحدة

الخبير المستقل المعني بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي، والأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي

المنظمات الدولية

مركز الجنوب ومنظمة التجارة العالمية

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات وطنية أخرى معنية

لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات، ولجنة حقوق الإنسان (الفلبين)، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)، والمنظمة الوطنية للشباب في باكستان، ومحامي الشعب (ألبانيا)، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية

خبراء في قضايا التنمية

دينيسون دانجيلس، وكريستيانا كارليني، وفرناندا كارفالو، وفيليب كوليت، وسيرج كامغا، وإيما سترويل

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين؛ ومكتب نمو الطفل المتكامل وكرامته؛ ومركز العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والمجلس التشيري للسكان الأصليين؛ ورابطة جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي؛ والمجموعة النسائية الأرجنتينية - منتدى فيروس نقص المناعة البشرية والمرأة والأسرة؛ والمشروع الدولي للمساءلة؛ والمجلس الدولي لحقوق الإنسان؛ ومنظمة دعم التواصل في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي؛ ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف؛ والمنظمة العامة "الدعوة العامة"؛ والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان؛ ومنظمة سيرفاس الدولية؛ ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ؛ وجمعية مارانهاو لحقوق الإنسان؛ ومؤسسة القيادة العالمية الشابة.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين في الدورة الثالثة لآلية الخبراء المعنية بالحقوق في التنمية

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتوغو، وجمهورية كوريا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والهند

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

إثيوبيا، وأذربيجان، وإكوادور، وأنغولا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، والبرتغال، وبوروندي، وبورو، وبيلاروس، وتايلند، وتشاد، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسلفادور، وسويسرا، وشيلي، والعراق، وغيانا، وقطر، وكمبوديا، وكولومبيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وملديف، ومنغوليا، وناورو، ونيكاراغوا، واليونان

الدول المراقبة غير الأعضاء

الكرسي الرسولي ودولة فلسطين

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المنظمات الحكومية الدولية

مجلس أوروبا؛ والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة التعاون الإسلامي؛ ومركز الجنوب

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات وطنية أخرى معنية

اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان (دولة فلسطين)؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (إندونيسيا)؛ ومكتب محامي حقوق الإنسان (غواتيمالا)

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرابطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين؛ ومركز حقوق الإنسان؛ ونادي أوهادا تيس؛ ومنظمة الفرنسييسكان الدولية؛ ورابطة جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي؛ والمشروع الدولي للمساءلة؛ ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية؛ والمجلس الدولي لحقوق الإنسان؛

ومنظمة الإنسانية الجديدة؛ ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف؛ والمنظمة العامة "الدعوة العامة"؛ وتعاونية راهبوردي بيمائش للبحوث والخدمات التعليمية؛ ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ؛ وسوكا غاكاي الدولية

منظمات غير حكومية أخرى

مركز البحوث الدولية والاستراتيجية؛ ومركز حقوق الإنسان في جامعة بريتوريا؛ وCEU Pela Vida؛ ولجنة العدل؛ ومنظمة الدفاع عن المدافعين؛ ومؤسسة الشباب الديمقراطي؛ ومؤسسة إنتيريد؛ والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة؛ ومعهد CEU Estrela Guia؛ وأمانة مفاوضات الحكم في كاهشو غوتين؛ ومنظمة نحن قوى الطبيعة

الأوساط الأكاديمية

جامعة إيكس مرسيليا؛ وجامعة أوسلو؛ وجامعة روما تري؛ وجامعة السلام؛ وجامعة جنيف؛ وجامعة بنسلفانيا.